الأمم المتحدة

TD

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.
GENERAL

TD/B/COM.3/77
11 December 2006

ARABIC
Original: ENGLISH

مجلس التجارة والتنمية
لجنة المشاريع وتيسير الأعمال التجارية والتنمية
الدورة الحادية عشرة
جنيف، ١٩-٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأعمال المؤقت وشروحه

أولاً - جدول الأعمال المؤقت

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

٤- كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

٥- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية

٦- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

٨- مسائل أخرى

٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

(A) GE.06-52529 030107 040107

ثانياً – شروح جدول الأعمال المؤقت

مقدمة

١- أوصى مجلس التجارة والتنمية خلال دورته الاستثنائية الثالثة والعشرين، في سياق استعراض منتصف المدة الذي أجراه الأونكتاد، بتعزيز ركن عمل الأونكتاد المتعلق ببناء توافق الآراء، وذلك بطرق منها العمل على أن تكون جداول أعمال اللجان مركزة وتتناول مواضيع شتّى، وتتوخى التركيز على موضوع أو موضوعين من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام متبادل؛ مع الحرص، حسب الاقتضاء، على أن تضع اللجان في اعتبارها ما تنجزه اجتماعات الخبراء من عمل في إطار حواراتها الموضوعية بشأن السياسات العامة؛ والعمل على أن تسفر الاجتماعات الحكومية الدولية عن حصائل إنمائية التوجه، بما في ذلك الخيارات المتعلقة بالسياسة العامة، على النحو المتفق عليه اتفاقاً متبادلاً، بغية النهوض بعملية بناء توافق الآراء (الوثيقة TD/B(S-XXIII)/7 (المجلد الأول)، الفقرات الفرعية (ب) و(هـ) و(و) من الفقرة ٣٢).

٢- ولهذا الغرض، ستنظر اللجنة في تقارير اجتماعات الخبراء المعقودة خلال الأشهر السابقة، فضلاً عن وثائق المعلومات الأساسية التي تعدها الأمانة والتي تحدد المسائل المتعلقة بالسياسة العامة التي ستعرض على اللجنة لمناقشتها.

البند ١- انتخاب أعضاء المكتب

٣- تنتخب اللجنة من بين ممثلي أعضائها، وفقاً للمادة ١٨ من النظام الداخلي للجان مجلس التجارة والتنمية رئيساً وخمسة نواب للرئيس ومقرراً، مراعية في ذلك الحاجة إلى ضمان التوزيع الجغرافي العادل. بالإضافة إلى ذلك، تنص المادة ١٩ من النظام الداخلي على أن يتكون مكتب اللجنة من سبعة أعضاء (أربعة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضوان من القائمة باء، وعضو من القائمة دال، وهي القوائم المشار إليها في مرفق قرار الجمعية العامة ١٩٩٥(د-١٩) بصيغته المعدلة).

٤- وبناء عليه، وعملاً بدورة التناوب التي وضعت بعد الأونكتاد التاسع، سيكون مكتب الدورة الحادية عشرة للجنة كالآتي: الرئيس من القائمة جيم؛ والمقرر من القائمة باء؛ وخمسة نواب للرئيس (ثلاثة أعضاء من القائمتين ألف وجيم مجتمعتين، وعضو واحد من القائمة باء، وعضو واحد من القائمة دال).

البند ٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٥- من المقرر أن تُعقد الدورة الحادية عشرة للجنة في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد أقرت اللجنة في الجلسة العامة الختامية لدورتها العاشرة، المعقودة في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٦، بنود جدول الأعمال لدورتها الحادية عشرة، والمواضيع المعروضة الخاصّة باجتماعات الخبراء ذات الصلة.

٦- ويتوفر للجنة خمسة أيام لتنظيم عملها. ومن المقترح تخصيص الجلسة العامة الأولى، التي ستعقد صباح يوم الاثنين ١٩ شباط/فبراير، للمسائل الإجرائية والبيانات الاستهلالية. ويمكن عقب النظر في البندين ١ و٢ الانتقال

إلى البند ٨، الذي يمكن للجنة أن تتناول في إطاره حصيلة اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. ويمكن للجنة بعد ذلك أن تشرع في النظر في البنود ٣ إلى ٧ من جدول الأعمال بالترتيب، وأن تختتم أعمالها بالبند ٩ من جدول الأعمال (اعتماد التقرير النهائي).

٧- وستعد الأمانة برنامجاً مفصلاً سيكون متاحاً في اليوم الأول من الدورة.

الوثائق

TD/B/COM.3/77 جدول الأعمال المؤقت وشروحه

البند ٣- تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تعزيز القدرة الإنتاجية

٨- تتمثل أهداف هذا البند من جدول الأعمال فيما يلي:

(أ) النظر في حصيلة اجتماع الخبراء المعني بأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية (جنيف، ٦-٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، في سياق الولايات المنبثقة عن توافق آراء ساو باولو وخطة عمل بانكوك بشأن تعزيز القدرة التنافسية لمؤسسات البلدان النامية، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

(ب) وفي سياق مبادرة "المعونة من أجل التجارة"، وبغية تحقيق التآزر بين النتائج المختلفة التي تمخضت عنها أعمال الهيئات الحكومية الدولية، النظر في المسائل المتعلقة بالقدرة التنافسية للمؤسسات التجارية التي يتناولها تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية (جنيف، ٤-٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦)[(١)]؛

(ج) استعراض الاتجاهات الأخيرة في مجال تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق تدويل هذه المشاريع باعتبارها عنصراً من العناصر الرئيسية لبناء القدرة الإنتاجية والتوريدية للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية. ويمكن للجنة أن تنظر بوجه خاص في تجربة بلدان أمريكا اللاتينية (تناولت بالدرس التجربة الآسيوية في عام ٢٠٠٥، وتتوخى دراسة التجربة الأفريقية في عام ٢٠٠٨، خلال المرحلة السابقة لانعقاد الأونكتاد الثاني عشر)؛

(د) البت في أنشطة المتابعة والعمل المقبل، بما في ذلك تحديد موضوع له علاقة بهذا البند يبحثه اجتماع خبراء يعقد في عام ٢٠٠٧.

٩- وتمثل إقامة الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية أحد أسرع الطرق وأكثرها فعالية لتعزيز القدرة التنافسية للشركات المحلية بحصولها على ما تفتقر إليه من أصول بالغة الأهمية،

---

(١) ستنظر لجنة الاستثمار والتكنولوجيا والقضايا المالية ذات الصلة، في دورتها الحادية عشرة، في التقرير الكامل لاجتماع الخبراء.

كالوصـــول إلى الأســـواق الدولية، والتمويل، والتكنولوجيا، والمهارات الإدارية، والمعارف المتخصصة. ولذلك، ستركز المناقشة بشأن حصيلة اجتماع الخبراء المعني بإقامة الروابط التجارية على خيارات السياسة العامة وتدابير الدعم الرامية إلى تعزيز القدرات الإنتاجية للبلدان النامية عن طريق التدويل. وتستند الوثائق المتصلة بمسألة الروابط التجارية إلى بحوث الأونكتاد، ودراسات الحالات الإفرادية، والمعلومات المرتجعة المتأتية من مشاريع المساعدة التقنية في هـــذا المجال. وتحدد هذه الوثائق القوى المحركة الرئيسية لبرامج إقامة الروابط وعوامل نجاحها، وتقدم التوجيه بشأن الخطوات والآليات الرئيسية اللازمة لوضع برنامج عملي لإقامة الروابط.

١٠- واعترفت اللجنة، في دورتها العاشرة، بالدور الهام الذي تؤديه المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في خلق فرص العمل والحد من الفقر وتحقيق نمو اقتصادي مستدام (على غرار ما أكده مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥)، وطلبت إلى أمانة الأونكتاد أن تواصل العمل من أجل زيادة تنمية المشاريع لتسهيل الاندماج المفيد للبلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصادي العالمي.

١١- ولذلـــك، ســـتناقش اللجنة، في دورتها الحادية عشرة، التطورات الرئيسية التي تشهدها القدرة التنافسية للمشـــاريع الصـــغيرة والمتوسطة الحجم بغية التعمق في تحليل العوامل الرئيسية، وخيارات السياسة العامة وأفضل الممارســـات التي يمكن أن تسهّل نمو هذه المشاريع في البلدان النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في ظل البيـــئة المـــتغيرة والنسق السريع للعولمة. وستستعرض تحديداً الأشكال الجديدة للتواصل الشبكي والتعاون. وقد أصبحت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم تشارك مشاركة أكبر في شبكات الموردين، والتحالفات الاستراتيجية، والمشـــاريع المشـــتركة سواءً مع نظيراتها أو مع الشركات المحلية والمتعددة الجنسيات الكبرى. ويسمح التواصل الشـــبكي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بالجمع بين المزايا التي تتيحها الشركات صغيرة الحجم من حيث المرونة وفوائد أخرى كوفورات الحجم التي تتيحها الشركات الكبرى، كما يسمح لها بالحصول على ما تفتقر إليه من أصول بالغة الأهمية، بما في ذلك التكنولوجيا وأسواق التصدير، والمهارات التكنولوجية والإدارية. ويمكن أن تساهم زيادة الاندماج في سلاسل التوريد الإقليمية والعالمية أيضاً في بناء القدرات المحلية وأن توفر الظروف المواتية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢- وستنظر اللجنة في مسألة القيود المتصلة بجانب العرض التي تعوق القدرة التنافسية لمؤسسات البلدان النامية في الأســـواق العالمـــية. وقد أُثيرت هذه المسألة في تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء الطاقات الإنتاجية في البلدان النامية، وينبغي بحثها في سياق مبادرة "المعونة من أجل التجارة". وتشمل القيود المتصلة بجانب العرض عدم ملاءمة البيـــئة الـــتجارية، وضعف قطاع المشاريع، وعدم كفاية الدعم المؤسسي لأجل تنمية المشاريع، ومحدودية قاعدة الموارد، بما في ذلك النقص في أصحاب المشاريع والمهنيين من ذوي المهارات. وستناقش اللجنة كيفية معالجة القيود المتصلة بجانب العرض عن طريق بناء قطاع للمؤسسات التجارية القادرة على المنافسة وإطلاق العنان لروح المبادرة بتطوير المشاريع في البلدان النامية.

١٣- وبخصوص تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق التدويل، ستركز اللجنة على اندماج هذه المشاريع في سلاسل القيمة العالمية. وستناقش، من منظور السياسة العامة، السبل الكفيلة بتثبيت سلاسل القيمة في الإطـــار العـــام لسياســـات التنمية الاقتصادية وفي السياق الإقليمي. وستتناول المناقشات الاستنتاجات الأخيرة

للمشروع المشترك بين الأونكتاد – ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي حول تعزيز المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم عن طريق إدماجها في سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة والعالمية.

الوثائق

TD/B/COM.3/79	دور سلاسل الأنشطة المضيفة للقيمة والعالمية في بناء القدرات الإنتاجية الوطنية
TD/B/COM.3/EM.28/2	إقامة الروابط التجارية
TD/B/COM.3/EM.28/3	تقرير اجتماع الخبراء المعني بأفضل الممارسات وخيارات السياسة العامة في تعزيز الروابط التجارية بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم والشركات عبر الوطنية
TD/B/COM.2/EM.19/3	تقرير اجتماع الخبراء المعني ببناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية

البند ٤– كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية

١٤– تتمثل أهداف هذا البند من جدول الأعمال فيما يلي:

(أ) استعراض تقرير اجتماع الخبراء المعني بحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التجارة عند المعابر الحدودية والموانئ (المعقود في جنيف في الفترة من ١٦ إلى ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦)، في سياق خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو، وتمكين البلدان النامية من المشاركة بشكل أكثر فعالية في عمليات العولمة عن طريق كفاءة النقل وتيسير التجارة؛

(ب) تحديد التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة بغية تعزيز تيسير التجارة وتشجيع كفاءة النقل وتطوير النقل المتعدد الوسائط والخدمات اللوجستية في البلدان النامية، مع المراعاة اللازمة لآخر التطورات المتعلقة بتيسير التجارة في سياق برنامج عمل الدوحة الإنمائي؛

(ج) النظر في نطاق تعزيز التعاون بين مختلف الهيئات الدولية وهيئات الأمم المتحدة المعنية بقضايا النقل الدولي وتيسير التجارة، بما في ذلك الآليات من قبيل الشراكة من أجل تيسير النقل والتجارة العالميين؛

(د) البت في أنشطة المتابعة والعمل المقبل، بما في ذلك تحديد موضوع يمكن أن يناقشه اجتماع الخبراء القادم، بغية المساهمة في تغطية مسائل تيسير التجارة والنقل في العملية الإنمائية.

١٥– وقد أفضت التطورات الأخيرة في التجارة والنقل الدوليين إلى زيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب التجار ومقدمي خدمات النقل. ولزيادة الاستخدام هذه تأثيرها الكبير في العمليات الجمركية وغيرها من العمليات التي تتم عند المعابر الحدودية وفي الموانئ. وثمة حاجة متزايدة إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الموانئ وعند المعابر الحدودية نتيجة عولمة التجارة وعمليات الإنتاج، والاتجاه

نحو تحرير قطاع خدمات الاتصالات وخصخصته، وتزايد أهمية أمن سلاسل التوريد، والأهمية التي يتسم بها عنصر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار تدابير تيسير التجارة التي قد تُعتمد في ختام مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة بعد استئناف هذه المفاوضات المحتمل.

١٦- ومن المتوقع أن تؤدي تكنولوجيات المعلومات والاتصالات دوراً متزايد الأهمية في تصميم وتنفيذ برامج تحديث العمليات الجمركية وغيرها من تدابير تيسير التجارة والنقل. ومن شأن تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تسمح بتقليص مدة الانتظار عند المعابر الحدودية وفي الموانئ، وتضمن التجهيز المناسب للرسوم الجمركية وغيرها من الرسوم، وتبسيط الإجراءات، وتوفير المعلومات المناسبة لمتعهدي النقل في الوقت المناسب. ومن المرجح أن يستمر في السنوات القادمة نمو استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مجالات من قبيل أتمتة العمليات الجمركية، والتوثيق الإلكتروني، وتوفير المعلومات المتعلقة بالإمدادات مسبقاً. وعلى البلدان النامية أن تتخذ زمام المبادرة لجني كل المنافع التي تتيحها أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة عالمياً للحد من تكاليف المعاملات وزيادة القدرات التوريدية وتعزيز الوصول إلى الأسواق العالمية.

١٧- وشكّلت الوثيقة TD/B/COM.3/EM.27/2 أساس المناقشات التي أُجريت خلال اجتماع الخبراء. فهي تبرز أهم الاتجاهات الأخيرة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التجارة والنقل العالميين، فضلاً عن المتطلبات المترتبة عليها بالنسبة لتحديث العمليات الجمركية وغيرها من التدابير المتعلقة بتيسير التجارة والنقل؛ ودور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تيسير التجارة والنقل؛ وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المتاحة وإمكانية تطبيقها على واقع البلدان النامية وأقل البلدان نمواً؛ والطريق إلى الأمام. وبوجه أكثر تحديداً، يمكن أن تشمل المناقشات والتحاليل المترابطة المجالات التالية:

(أ) زيادة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كجزء لا يتجزأ من عملية تيسير التجارة والنقل، مع التطرق إلى قضايا محددة تشمل عولمة التجارة، والنقل وعمليات الإنتاج، والسياسات التي تم وضعها مؤخراً، والتدابير القانونية والبنية الأساسية التي تيسر وتستوجب في آن واحد استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والحاجة إلى المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات؛

(ب) وضع النُهج المناسبة فيما يتصل بتجهيز الموانئ والمعابر الحدودية، ولا سيما في البلدان النامية، بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الملائمة الكفيلة بتيسير التجارة والنقل. وينبغي أن تراعى في وضع هذه النُهج، الاستراتيجية التجارية الوطنية ومتطلبات التجارة والنقل الدوليين، كالمتطلبات المنبثقة عن إطار المعايير المتعلقة بتأمين وتيسير التجارة العالمية الذي وضعته المنظمة الجمركية العالمية، والالتزامات الممكنة الناتجة عن مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن تيسير التجارة؛

(ج) إمكانية تعزيز الوصول المتنامي إلى الأسواق العالمية عن طريق ترتيبات التعاون في مجال تحديث العمليات الجمركية وتنفيذ التدابير الأخرى المتعلقة بتيسير التجارة والنقل التي تشتمل على عناصر تتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ولا يقتصر هذا التعاون على جانبي المساعدة التقنية وبناء القدرات، بل يشمل أيضاً المتطلبات المتعلقة بتهيئة بيئة مؤسسية وتجارية وقانونية وتنفيذية تفضي إلى تعاون قوي وهادف مسبقاً.

١٨- ومن المتوقع أن تناقش اللجنة سياسات تعكس احتياجات واهتمامات البلدان النامية فيما يتصل بمساهمة تيسير النقل والتجارة في العملية الإنمائية. ولهذا الغرض، ستقدم إلى الأمانة ما تحتاجه من إرشاد، وتسدي التوجيه للعمليات التحليلية والحكومية الدولية والمتعلقة بالمساعدة التقنية، فضلاً عن التفاعل بينها.

الوثائق

TD/B/COM.3/80	كفاءة النقل وتيسير التجارة لتحسين مشاركة البلدان النامية في التجارة الدولية: مذكرة قضايا
TD/B/COM.3/EM.27/2	حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التجارة عند المعابر الحدودية وفي الموانئ
TD/B/COM.3/EM.27/3	تقرير اجتماع الخبراء المعني بحلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تيسير التجارة عند المعابر الحدودية والموانئ

البند ٥- تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية

١٩- تتمثل أهداف هذا البند من جدول الأعمال فيما يلي:

(أ) تحديد السياسات العامة التي يمكن أن تزيد إلى أقصى حد ممكن من فعالية تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية كأدوات لتعزيز التجارة والتنمية؛

(ب) النظر في حصيلة اجتماع الخبراء الذي نُظم دعماً لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية (جنيف، ٤-٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦)، في سياق خطة عمل بانكوك وتوافق آراء ساو باولو، ومن حيث تشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

(ج) تقييم التقدم المحرز في مجال تنفيذ التوصيات التي قدمتها اللجنة في دوراتها السابقة، بشأن العناصر ذات الصلة من الشراكة التي تقرر إقامتها أثناء الأونكتاد الحادي عشر بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وبشأن جوانب أخرى من برنامج عمل الأونكتاد في هذا المجال؛

(د) تحديد القضايا المتصلة بالسياسات العامة التي يمكن مناقشتها مستقبلاً في سياق اجتماعات الخبراء المقرر تنظيمها في عام ٢٠٠٧. ومن القضايا التي يُتوخى اقتراحها على اللجنة كي تنظر فيها، مسألة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتجارة الإلكترونية، ونوع الجنس؛

(هـ) وضع مبادئ توجيهية لأنشطة الأونكتاد المقبلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتنمية، بما فيها الأنشطة المتعلقة بالمساهمة العملية للأونكتاد في تنفيذ النتائج التي تمخضت عنها المرحلة الثانية من مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات (تونس، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥).

٢٠- وقررت اللجنة، في دورتها العاشرة، الدعوة إلى عقد اجتماع خبراء دعماً لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات، يُعنى بموضوع تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية. وقد عُقد الاجتماع يومي ٤ و٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. ويرد تقرير اجتماع الخبراء في الوثيقة TD/B/COM.3/EM.29/3. ويرتبط بحث نتائج اجتماع الخبراء ارتباطاً وثيقاً بالحوار المتعلق بالسياسة العامة.

٢١- ويُتوقع أن يُدعَمَ هذا الحوار بشأن تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية بنتائج عمل الأونكتاد في مجال تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة الإلكترونية كما ترد في آخر *تقرير عن اقتصاد المعلومات*، وهو التقرير الذي سيقدم المعلومات الأساسية الفنية اللازمة لعمل اللجنة فيما يتعلق بهذا البند، وذلك تلبية لطلب الدول الأعضاء خلال الدورة العاشرة للجنة. وتركز الوثائق التي أعدتها اللجنة بوجه خاص على المجالات التالية بوصفها مواضيع يمكن أن يشملها الحوار المتعلق بالسياسة العامة:

(أ) الاتجاهات المتعلقة باعتماد واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية في البلدان النامية كما كشفت عنها أعمال الأونكتاد الأخيرة في مجال القياس الإلكتروني؛

(ب) أهمية القيام بعمليات استعراض للسياسات العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنظر في الدعم الذي يمكن أن يقدمه الأونكتاد إلى البلدان النامية المهتمة من خلال وضع آلية استعراض عملية؛

(ج) وكَفئَة فرعية من السياسات العامة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دور السياسات والتدابير لمؤازرة البلدان الفقيرة في السياق العام لاستراتيجية تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، والتفاعل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستراتيجيات الحد من الفقر.

الوثائق

TD/B/COM.3/81	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الإلكترونية من أجل التنمية: قضايا تتعلق بالاتجاهات والسياسات العامة
TD/B/COM.3/EM.29/2	تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية
TD/B/COM.3/EM.29/3	تقرير اجتماع الخبراء المعقود دعماً لتنفيذ ومتابعة توصيات مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات: تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق النمو والتنمية

البند ٦- تنفيذ استنتاجات اللجنة وتوصياتها المتفق عليها

٢٢- تنص المبادئ التوجيهية التي اعتمدها مجلس التجارة والتنمية في دورته الاستثنائية التاسعة عشرة (TD/B(S-XIX)/4) على أن تظل جداول أعمال اللجنة تشتمل على بند بشأن متابعة وتنفيذ التوصيات السابقة. وفي هذا السياق أعدت أمانة الأونكتاد تقريراً مرحلياً يتضمن معلومات عن تنفيذ القرارات والاستنتاجات المتفق عليها التي اعتُمدت في الدورة العاشرة للجنة ووُجهت إلى الأمانة.

الوثائق

TD/B/COM.3/78 تقرير مرحلي عن تنفيذ التوصيات المتفق عليها التي اعتمدتها اللجنة في دورتها العاشرة

البند ٧- جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة

٢٣- سيُعرض مشروع جدول أعمال مؤقت للدورة الثانية عشرة للجنة بغية النظر فيه والموافقة عليه.

٢٤- وبخصوص اختيار مواضيع اجتماعات الخبراء، أوصى مجلس التجارة والتنمية، خلال استعراض منتصف المدة، بتعزيز ركن عمل الأونكتاد المتعلق ببناء توافق الآراء بوسائل منها استكشاف إمكانية عقد بعض اجتماعات الخبراء على أساس متعدد السنوات وإمكانية بناء شبكات من الخبراء (TD/B(S-XXIII)/7 (المجلد الأول)، الفقرة ٣٢(ح)).

البند ٨- مسائل أخرى

بناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

٢٥- في إطار هذا البند، ستتناول اللجنة بالبحث حصيلة اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات (جنيف، ٢٧-٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦)، وتوصيات الخبراء. وعالج اجتماع الخبراء المسائل التالية التي يمكن أن تُتخذ أساساً للمناقشات التي ستجريها اللجنة:

(أ) ضمان استمرارية اجتماعات الأونكتاد السابقة بشأن التدريب وبناء القدرات؛

(ب) بناء المعارف والمهارات فيما يتعلق بالتجارة في سياق التحديات الراهنة التي تواجهها البلدان النامية في مجالي التجارة والتنمية؛

(ج) تعزيز القدرة التدريبية/التعليمية في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية، بما في ذلك دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعلم عن بُعد في هذا الصدد؛

(د) تعزيز قدرات التحليل الخاصة بالتجارة وربط البحوث بصنع السياسات العامة؛

(هـ) تعزيز المعارف والمهارات المتصلة بالتجارة في البلدان النامية بغية التصدي للقيود المتصلة بجانب العرض في إطار مبادرة المعونة من أجل التجارة.

الوثائق

TD/B/COM.3/AHM.1/2	بناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات
TD/B/COM.3/AHM.1/3	تقرير اجتماع الخبراء المخصص المعني ببناء القدرات في البلدان النامية: التدريب والتواصل الشبكي وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات

البند ٩- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

٢٦- سيُعتمد تقرير اللجنة في جلستها العامة الختامية وسيُقدم إلى مجلس التجارة والتنمية لكي ينظر فيه.

- - - - -